منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المؤسسات في لبنان ٢٠٠٦-٢٠٠٧

بيروت (٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧) – بمناسبة يوم الأمم المتحدة، أصدر كل من منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دراسة مشتركة تركز على تأثير حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦ على المؤسسات الصغرى والصغيرة تحت عنوان "***سنة على الحرب ٢٠٠٦-٢٠٠٧: تقييم آثارها على المؤسسات في لبنان***".

يعتمد هذا التقرير على نتائج مسح شمل حوالي ١٠٠٠ مؤسسات صغرى وصغيرة في لبنان وأنجز بعد الحرب من قبل مؤسسة البحوث والاستشارات بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية والوكالة السويدية للتنمية الدولية. ويستعمل عينة فرعية لدراسة شاملة لهذا القطاع سبق أن أجرتها مؤسسة البحوث والاستشارات عام ٢٠٠٤.

تشير نتائج البحث إلى ما يلي:

- تأثر جميع المؤسسات في لبنان بشكل سلبي نتيجة لحرب تموز، بغض النظر عن حجمها وموقعها الجغرافي؛
- انخفاض مستوى الدخل والدخل الأسري للريادين كافة وبشكل خاص أصحاب المؤسسات الصغيرة والصغرى؛
- اعتماد المؤسسات على "العملاء من الأسر" وعلى "الأسواق المحلية" في مرحلة ما بعد الحرب؛
- سعي المؤسسات حالياً، بعد أن قامت بصرف الموظفين خلال فترة الحرب، إلى التوظيف، غير أن استعادة مستويات التوظيف التي كانت سائدة قبل الصراع لن تتحقق قبل سنوات؛
- تَعتبر المؤسسات أن الصراع قد أدى إلى تفاقم وازدياد المشاكل التي تطرحها بيئة الأعمال. فتسبب كل من المشاكل المالية ومشاكل البنية التحتية وانهيار المؤسسات (الآلات والمعدات ووسائل النقل) قلقاً للريادين كافة وتستوجب اهتماماً فورياً؛
- أمّا النتيجة الأكثر إيجابية التي تمّ التوصل إليها فهي أن أصحاب المؤسسات، وبالرغم من توقعهم أوضاعاً أكثر صعوبة، يتحلّون بالمقدرة على المقاومة ويؤمنون بأن أعمالهم ستعود وتزدهر في المستقبل.

يمكننا القول إنّ الاقتصاد اللبناني يقوم على المؤسسات الصغيرة، نظراً إلى تركيبة القطاع الخاص الذي تهيمن عليه المؤسسات الصغيرة الحجم. يبلغ العدد الإجمالي للمؤسسات في لبنان حوالي ١٩٨ ٠٠٠، علماً أن ٨٨% من هذه المؤسسات تستخدم خمسة موظفين أو أقل. وتؤمّن المؤسسات التي تستخدم أقل من خمسين موظفاً شريحة كبيرة من فرص الاستخدام (٥٣٠ ٠٠٠ موظفاً أي ٥١% تقريباً من مجموع السكان العاملين)، وبالتالي إن سلامة قطاع المؤسسات الصغيرة عنصر حيوي للمعيشة والاستخدام والنمو في لبنان.

وفي هذا الإطار أوصى التقرير بما يلي:

- استحداث وكالة متخصصة لتأهيل المؤسسات وإنعاشها وتعزيزها، لفترة محدودة تمتد على ثلاث سنوات.

- إنشاء صندوق لإنعاش المؤسسات يساعدها على تخطي مشاكلها المالية كما يمنح الأولوية لتلك المتأثرة بالصراع.
- إنشاء صندوق للاستخدام باعتباره حلاً مؤسسياً لمكافحة مشكلة البطالة المتأتية من الصراع. يُضاف إلى المبادرات السابقة برنامج وطني لتدريب المؤسسات.